

الحوار تجاوز قطوع انفراط عقده وشكل منصة لملاقاة إيقاع التفاهات الإقليمية

هتاف دهام

على وقع العاصفة الصفراء السعودية، وغضب الشارع من الطبقة السياسية الفاسدة التآمت طاولة الحوار الوطني الثالثة بعد عامي 2006 و2015، في جلسة أولى، نتج منها بعد قرابة الأربع ساعات، تأجيل، إلى الأربعماء المقبل، بعدما كان مقرراً أن تعقد هذه الهيئة جلستين لها في اليوم صباحية ومسائية، ما يعني أن الأمور لا تزال غير واضحة وتحتاج إلى اتصالات جانبية وتنتظر التطورات الإقليمية.

ما يبشر بالخير: أنّ جلسة الحوار أمس لم تكن الأخيرة ولن تكون، فمع تحديد راعي الحوار رئيس المجلس النيابي نبيه بري موعداً للجلسة الثانية يكون الحوار الذي لم يتأثر بمقاطعة كتلة القوات اللبنانية، قد تجاوز قطوع انفراط عقده، وشكل منصة لها دورة انعقاد منتظمة قادرة على ملاقاته إيقاع التفاهات الإقليمية والدولية لتتجزأ انتخاب رئيس للجمهورية لا تزال ملامحه غير واضحة حتى الساعة.

نجح الرئيس بري في جمع رؤساء الكتل النيابية في فرقيتي 8 و14 آذار بعد سنوات من عدم التلاقي والحوار إلى طاولة واحدة في المجلس النيابي الذي تعذر عليه جمع نواب الفرقتين، لكنه لم ينجح في تخفيف حدة مواقف المتحاورين على رغم الاتصالات التي سبقت الجلسة، وعلى رغم إدراك الجميع الظروف المصعبة التي يمر بها البلد، جراء التداعيات الخطيرة للغليان الذي يصيب المنطقة، والحراك في الشارع الذي يطالب بإسقاط النظام، ومهرقتهم أن ما يجري يندرج بالفوضى في ظل الأزمات العالقة والمؤسسات المعطلة قسراً.

ويذا لافتاً التوزيع الذي وضعه بري للفرقاء على الطاولة التي توسطها علم لبناني دائري، فجلس على يسار بري، رئيس كتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون إلى جانب رئيس كتلة المستقبل النيابية فؤاد السنيورة تصافحا وتخاصما، أما في وجهيهما، فجلس رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط ورئيس الحزب الديمقراطي النائب طلال أرسلان، وتوسطهما وزير الاتصالات بطرس حرب. وكانت كراسي كل من رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد ورئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حرادان ورئيس تيار المرشد النائب سليمان فرنجية ورئيس حزب الطاشناق النائب هاغوب بقرادونيان إلى جانب بعضها البعض، ليجلس نائب الحكومة إلى يسار الرئيس بري ومن بعده رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي ورئيس مجلس النواب فريد مكاري، وصوتت كرسي وزير السياحة ميشال فرعون مقابلة لكرسي النائب ميشال المر، وإلى جانب كرسي رئيس حزب الكتائب سامي الجميل.

ما حصل أمس في ساحة النجمة لم يكن حواراً بل جلسة مطالعات وتعليقات، فالبنود السبعة المدرجة على جدول الأعمال المتعلقة برئاسة الجمهورية وعمل البرلمان والحكومة، وماهية قانون الانتخابات، وقانون استعادة الجنسية، ومشروع اللامركزية الإدارية، ودعم الجيش اللبناني، لم يبحث بها، فما جرى لم يتعدّ طرح كل فريق تصوره للانتخابات الرئاسية من دون الدخول في نقاش مستفيض. وأكد النائب علي فياض له «البناء» أنّ الجلسة كانت جدية وهادئة وشكلت مدخلاً طبيعياً للحوار، بحيث استعاد كل طرف موقفه السياسي العام ورؤيته للأزمة وبالتالي أولوية المخارج لديه، وبطبيعة الحال كون بند الرئاسة هو الأول على جدول الأعمال، فقد ركز القسم الأول من هذا النقاش حول هذا الموضوع.

لقد ارتفعت أصوات خلال الجلسة تطالب بإيجاد حل ملف النفايات وأزمة الكهرباء وأن يدرج هذان البنود على جدول الأعمال، غير أن الرئيس بري جدد تأكيداً أنه لا يريد أن تأخذ جلسة الحوار صلاحيات مجلس الوزراء، وأنه يريد أن يخصص جدول الأعمال بالقضايا الوطنية الكبرى، وهو ما لاقاه إليه رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حرادان الذي شدد على أولوية الالتفات إلى تطبيق البنود الإصلاحية في اتفاق الطائف، التي أهملتها الطبقة السياسية منذ سنوات طويلة، وأهم البنود الإصلاحية تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وإجراء انتخابات نيابية من خارج القيد الطائفي على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية.

وإذا كان المتحاورون قد أكدوا ضرورة عدم الاستهانة بالشارع، فإنّ النائب الوحيد الذي سطع أمس في ساحة النجمة، أنّ الطبقة السياسية الطائفية باتت قلقة من الحراك الشعبي الذي يطالب بإسقاطها، فعزل ساحة النجمة بالعوائق الإسمنتية والأسلاك الشائكة والتدابير الأمنية التي نفذها عناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي ومكافحة الشغب بالتعاون مع شرطة مجلس النواب، مشهد لم تعهده ساحة النجمة في خلال جلسات الحوار السابقة أو خلال الجلسات العامة، ولم يعهده الصحافيون الذين تكبدوا عناء الوصول إلى المجلس النيابي من طرقات غير مؤهلة مزروعة بالأشواك أو تسلق أحد العوائق الإسمنتية وممارسة رياضة القفز للدخول. وترافق ذلك مع حضور الصحفيين في مكتبة المجلس في مبنى مكاتب النواب مع إجراءات مشددة لا تسمح لهم بالتوجه داخل المبنى، ثم وقوعهم في «ضرب» الانتظار في القاعة العامة حضور الرئيس نبيه بري لمدة نصف ساعة، كانت كافية لخروج المتحاورين من دون أن يستوقفهم الصحافيون، وليفاجأوا بدخول أمين عام مجلس النواب عدنان ضاهر بدلا من الرئيس بري ليلتو بيان الجلسة الأولى للحوار التي عقدت بتمام وسلام.



بري: الحوار خريطة طريق للمستقبل القريب

وإذا كان بند استحقاق رئاسة الجمهورية قد أخذ الحيز الأكبر من مداخلات المشاركين على طاولة الحوار فإنّ هذه المواقف كانت نفسها المواقف المعروفة التي يطالب بها المسؤولون بعد كل اجتماع لمكتب سياسي أو كتلة أو كتلة. وقد حصلت «البناء» على مداخلات الغالبية البارزة من رؤساء الكتل النيابية التي استهلها رئيس المجلس النيابي بعد النشيد الوطني اللبناني.

خاطب الرئيس بري الحاضرين قائلاً: «أنتم تمثلون القوى السياسية البرلمانية الحية، تلبّيكم هذه الدعوة لحوار الضرورة في هذه اللحظة السياسية تضع خريطة طريق لخروجنا من أزماننا المتنوعة على قاعدة جدول الأعمال المحصور في النقاط التي أعلنت»، مشيراً إلى «أنّ مجرد انعقاد هذا الحوار يعبر عن النجاح في تأكيدنا جميعاً الالتزام بأن الحوار هو السبيل للخروج من أزماننا والتزامنا بوحدة بلدنا وصيغة العيش الوطني».

وأضاف بري: «كان لا بد من هذا الاجتماع من أجل خلاص وطننا من حالة الجمود الراهن، حتى لا نعثر على وطننا في مكب التاريخ، ذلك لأن السلبية المتأبنة عن السياسات الخاصة والمصلحية والحزبية والشخصية كادت أن تهدد وجود لبنان»، لافتاً إلى «أنّ الأزمة السياسية التي من عناوينها الكبرى الشغور الرئاسي وتعليق التشريع والتفكك الحكومي والأزمة الاجتماعية التي من تعبيراتها زيادة عدد الأسر اللبنانية التي تقع تحت خط الفقر وغياب فرص العمل». وشدد على «أنّ الأزمة الاجتماعية التي من مظاهرها البارزة فضيحة النفايات تحتاج إلى إنجاز الحوار بحلول ناجحة وناجحة وسريعة، لأنّ الاستمرار في لعبة عض الأصابع الجارية إنما تنمّ على حساب الوطن والمواطن».

وتوحيد المواقف لا إلى حوار الطرشان... إنني أناشذك، بل إن الوطن يناشذك الاتفاق متمنياً ألا يكون قد فات الوقت وأن تتمكن من رسم خريطة طريق لعبور الاستحقاق الرئاسي وإطلاق عمل التشريع لوضع القوانين الرئيسية التي ترسم صورة لبنان غداً وإخراج السلطة التنفيذية من واقع التفكك وتنشيط أدوارها».

ورأى «أنّ المطلوب أن نضع الغد ولبنان الموجد: الأرض والشعب والمؤسسات نموذجا عربيا لإخراج الاقطار الشقيقة من واقع التلكك ومشاريع تقسيم المقسم». واعتبر «أنّ هذا الاجتماع يشجع الآخرين للحوار من أجلنا ويعطي اندفاعاً سياسية جديدة، ليس على مستوى لبنان فحسب بل على مستوى المنطقة».

وتابع: «كل البلاد العربية أو أكثرها هي بحاجة لحوار، عدا ذلك أيها السادة فإننا سننتظر أن يأخذ أحد بيدينا إلى إحدى العواصم ليتمّ إيلانها المخرج الذي نوافق عليه وتعليق لبنان على مسار في حائط الشرق الأوسط إلى لحظة انفجار جديد. فهل نستحقّ لبنان؟»

وأردف الرئيس بري: «هذا الحوار هو الامتحان الذي تجيب نتائج على هذا السؤال، وهو الذي يجب أن يمكننا معا من رسم خريطة طريق للمستقبل القريب والمتوسط والعديد، مستشهداً بشاعر تونسي يقول: «فهد البحر طوقني بوجع، صنعت بوجع طوق النجاة»، سائلاً في الختام: «فهل نضع طوقاً لنجاة لبنان؟»

سلام: إذا لم نعالج أزمنا فنحن ذاهبون إلى الإنهيار

وقال الرئيس سلام في مداخلته: إن الموضوع الأساسي اليوم هو الشغور الرئاسي، ولذلك فإني أدعو إلى الحيد لإرساء التوافق الذي هو سرّ بقاء لبنان، والتوافق لا يرسى على الجمود. وأضاف: «إذا كان مجلس الوزراء غير قادر على القيام بواجبه لا حاجة له، لقد حاولت إبعاد الخلافات عن مجلس الوزراء والإنصاف إلى شؤون البلاد والعباد، لكن الخلافات كانت أقوى». واعتبر «أنّ أبرز ما أنجزته الحكومة هو استتباب الأمن وتجنب الفتنة». واذ لفت إلى أنه على تشاور دائم مع الرئيس بري، قال: «من موقعي غير المتناسب إلى أي قوى سياسية أرى أنه إذا لم نعالج أزمنا فنحن ذاهبون إلى الإنهيار». ودعا إلى «عدم الاستهانة بغضب الشارع العام الذي أتفهّم، وإذا لم نتكهن من معالجة ملف النفايات فهذا الموضوع سيأكلنا جميعاً». وطالب بمعالجة الشغور الرئاسي، مشيراً إلى «أنّ 12 عملية انتخاب رئيس جمهورية للبنان حصلت بتدخلات خارجية ما عدا تجربة 1970، داعياً إلى تكرار هذه التجربة الوحيدة، فبانتخاب الرئيس تكون قد وضعت المفاتيح في

الحوار تجاوز قطوع انفراط عقده وشكل منصة لملاقاة إيقاع التفاهات الإقليمية

الحوار تجاوز قطوع انفراط عقده، وشكل منصة لملاقاة إيقاع التفاهات الإقليمية والدولية لتتجزأ انتخاب رئيس للجمهورية لا تزال ملامحه غير واضحة حتى الساعة.

حردان: لرئيس يطبق بنود الطائف الإصلاحية

وحملت مداخلته رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي النائب أسعد حرادان مواقف الحزب القومي من كل الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، حيث أكد «ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية بأسرع وقت ممكن لأنّ الشغور في هذا الموقع ستكون له سلبيات على كل المواقع الدستورية، ويجعل هرم السلطة مقلوع الرأس»، وطرح «مجموعة من المعايير التي على أساسها يقارب الحزب استحقاق رئاسة الجمهورية، وأهمّ هذه المعايير أن يكون قويا قادرا على حماية الدستور وعلى ترجمة الخيارات التي نص عليها اتفاق الطائف وتكون لديه إرادة لتحقيق البنود الإصلاحية من الاتفاق التي إهملتها الطبقة السياسية منذ سنوات طويلة وأهمّ البنود الإصلاحية تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية وإجراء انتخابات نيابية من خارج القيد الطائفي على أساس لبنان دائرة انتخابية واحدة على أساس النسبية».

وأكد حردان «أهمية تفعيل عمل المؤسسات الدستورية سواء مجلس النواب أو الحكومة، لأن تعطيل المؤسسات هو تعطيل لمصالح الناس، وأن تبادر الحكومة إلى معالجة المطالب التي يرفعها المواطنون في الشارع وخصوصاً معالجة أزمنا النفايات والكهرباء». وشدد على «ضرورة تسليح الجيش وعلى ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، كركيزة لقوة لبنان في مواجهة الإرهاب والخطر الصهيوني».

رعد: نريد رئيساً قوياً ذا شعبية كبيرة

وأكد النائب محمد رعد في مداخلته «أنّ المنطقة على خط زلزالي يمتد من اليمن إلى لبنان، وأنّ هناك مخاطر تهدد الوجود، منها الخطر الإسرائيلي والخطر التفكيري على المستوى الخارجي، وانسحاق اجتماعي داخلي، وشغور بالإحباط من الطاقم السياسي الحالي».

ودعا إلى «استنهاض الشعب بنا ومصارحة الرأي العام وأن نكون صادقين مع بعضنا البعض وصادقين مع الشعب»، ولفت إلى أنّ «البلد تنكصه الصداقية، وهناك من يتعنى بالمهايمية والوحدة الوطنية لكن عند المغنسة هناك شيء آخر». كما دعا إلى «تطبيق الدستور بنداً بنداً»، مشيراً إلى «أنّ البلد لا يبني بالعقلية الاستثنائية».

وقال: «إن خريطة الطريق لبناء الدولة موجودة بين أيدينا فهناك نصوص دستورية مطلوب تطبيقها، نحن بحاجة إلى أن نبني سيادتنا كاملة، وما أنجزته المقاومة بعد أشرف إنجاز تاريخي في الاسم، لكن البعض يحاول تبسيطه في زوايا الخلفاء الداخلية».

وإذ أشار إلى «أنّ كل ما تضمّنه جدول أعمال طاولة الحوار هو أساسي»، سأل: «ماذا يتفق اللبنانيين إذا رحبوا العالم وخسروا أنفسهم؟» رافضاً «انتظار الغيث من هذه الدولة أو تلك واعتبره غير مجد». وقال: «علينا أن نتفق على اسم رئيس لديه عقل سيادي ورؤية سيادية لكي تكون قادرين على إثمائه على السيادة، نحن نريد رئيساً قوياً ذا شعبية كبيرة، نريد انتخاب الماضي الماروني الذي يشكل عنصراً من عناصر الاستقرار الداخلي والإقليمي والدولي».

عون: المجلس الحالي مجلس تأسيسي

وقال العماد عون: «إنّ الدستور والقوانين والميثاق يعانون من الخلل». وتحدث عن التمديد للمجلس النيابي، وقال: «لم يكن التمديد الأول في موقعه وعلى رغم ذلك التزمنا الصمت، وجاء التمديد الثاني وهو تمديد غير دستوري لأنّ الدستور واضح».

ولفت إلى أنّ المجلس الحالي لا يحق له انتخاب رئيس، لذلك فإنّ القانونية أسقطت هذا المجلس أمام الشعب، نحن صوتنا ضد التمديد، لكننا اليوم «لكننا بيضة» من الحراك الشعبي، ونحن كلنا متساوون «معلّش»، ودعا إلى «جعل هذا المجلس الحالي مجلساً تأسيسياً، فإما أن نأخذ في موقعه وعلى رغم ذلك التزمنا الصمت، نعدّل المادة 49 لنجعل انتخاب الرئيس من الشعب، خصوصاً أنّ هذه المادة عدلت أكثر من مرة لأناس أقل أهمية أو أن يقوم هذا المجلس بإقرار قانون انتخابي جديد».

وسأل عون: «لماذا المسيحي لا يستطيع أن يخترع الرئيس الذي يمثل الأكثرية المسيحية؟» وتوجه إلى السنيورة بسخرية: «وقف أي شرعية انتخب في عام 1992؟ هل وفق شرعية 13 في المئة؟ أن هذا الأمر لا يؤسس لنظام ديمقراطي، نحن نريد قانوناً نسبياً تجري على أساسه الانتخابات». فردّ السنيورة: «حقوق طلب». فجاباه عون: «حقي أطلب وحقي بالشارع أيضاً، ما فيك تفرض نفسك علينا وكأنك عامل لجنة مركزية للحزب الشيوعي».

تلاسن بين عون وحرب

ودار سجال وتلاسن بين العماد عون والوزير بطرس حرب الذي قال: «اسمعني يا جنرال بس

ما توافق معي». برّد عون: «ما تجيب سيرتي أنا طرحت تعديلاً دستورياً، لذلك يجب أن يكون ردك بالقانون فقط». فتوجه حرب إليه بالقول: «إذا كان المجلس غير شرعي كما تفترض كيف يقوم بتعديل دستور ولا يستطيع انتخاب رئيس، أنا لا أفهم هذا الكلام». وجاباه عون: «أنت لا تسمع جيداً، أنا اعتبر هذا المجلس تأسيسياً».

السنيورة: الرئيس master key

وأورد النائب السنيورة في مداخلته جولة أفق على الحوارات السابقة وقال: «المشكلة تفاقمت مع الوضع الداخلي والجو الطائفي وقد نجح لبنان في تجنب الفتنة لأنّ اللبناني أختبر الماضي ويخاف أن يدخل في فتنة ثانية، لكن هذا لا يكفي علينا تحسين الوضع أكثر من ذلك. قناعاتي أنّ رئيس الجمهورية يشكل الحجر الأساس، كما لا تعرف قيمة الرئيس الجمهورية إلا بعد أن اقتقدناه واليوم نرى كيف أن غياب رئيس الجمهورية يضر المؤسسات»، وشدد على «أنّ الانتخابات مسؤولية والرئيس master key». ولغت السنيورة إلى «إنّ خريطة الطريق تبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية، حكومة، قانون انتخاب، انتخابات نيابية». وتابع: «الشعب لا يبق بالدولة والوضع الخارجي له تأثيرات على الداخل، وموضوع سلاح حزب الله والتدخل في سورية هما المشكلة». غير أنّ الرئيس بري قاطعه: «خلينا يا فؤاد بالداخل». وتابع السنيورة: «كنت إلى جانب المقاومة ضدّ العدو الإسرائيلي حتى عام 2000، واليوم أقف ضدّها بعدما توجه السلاح إلى الداخل». وأضاف: «نحن أمام أزمة سقوط الوطن وعلينا أن نتعلم من تجارب الحرب الأهلية أنّ حدود أيّ طائفة تنتهي عند حدود الطوائف الأخرى، فالاستقواء لا يوصل إلى نتيجة، علينا انتخاب رئيس». وسأل السنيورة عون: «كيف لهذا المجلس حق إقرار قانون انتخاب وليس له حق انتخاب رئيس للجمهورية، قوة الرئيس في القوة الناعمة التي يستطيع من خلالها أن يجذب كل الناس له».

فرنجية: نريد رئيساً قوياً في بيئته

ولفت النائب فرنجية في مداخلته إلى أنّ الانتخابات الرئاسية وإقرار قانون انتخابي جديد على أساس النسبية يعتبران من الاستحقاقات المهمة والأساسية الدائمة التي يجب إيجاد الحلول لها لكن الخلافات الجوهرية تحول دون ذلك، ولذلك يجب أن نتفق على معالجة الأمور العمليّة والمعيشيّة الضاغطة ل

سيما النفايات والكهرباء». وطالب فرنجية بـ«الانتخاب رئيس للجمهورية يكون قوياً في بيئته، منفتحاً على الجميع وعلى الحوار مع الأطراف السياسية»، وتوجه إلى السنيورة بالقول: «أنتم تاتون رئيساً للحكومة، نحن من حقنا أن نأتي برئيس للجمهورية»، فردّ رئيس كتلة المستقبل: «أنتم من أتيتم بنجيب ميقاتي رئيساً للحكومة».

بقرادونيان: إلى الأربعماء المقبل

واكتفى النائب بقرادونيان بالاستماع، حيث أنه لم يقدم أي مداخلته وبحسب مصادره فإنه يحضر لمداخلته سيئلتها الأربعماء المقبل.

الجميل لانتخاب رئيس إداري وتشكيل حكومة تكنوقراط

وقال النائب الجميل: «أنا أصغر متحاور في الجلسة فخلينا كلنا سوا نتعلم من التجارب ونتطلع إلى المستقبل. تجارب المارونية السياسية في أزمة مختلفة، لم تنتج إلا مشاكل بين الطوائف وتدخل من الخارج المستعد للتدخل». ودعا إلى «تقييم كيف فشلت التعددية الفعالية وتحولت إلى تعددية صدامية واحترام الكليات الموجودة في الدستور والتمثلة باجتماع مجلس نواب وانتخاب رئيس وتشكيل حكومة في شكل سريع، والتصويت على قانون انتخاب موجود في المجلس النيابي، وتصغير ولاية المجلس، انتخاب مجلس جديد، وبعد ذلك العمل على تطوير النظام السياسي الحالي».

ولفت رئيس حزب الكتائب سامي الجميل إلى «أنّنا لا يمكن أن نوصّل أي مرشح من الأقطاب الأربعة الموارنة إلى رئاسة الجمهورية، صحيح أن الرئيس أمين الجميل مرشح حزب الكتائب، لكننا لن نعطّل هذا الاستحقاق ولذلك فإني أقتراح رئيساً إدارياً وحكومة تكنوقراط لتقليل المرحلة».

أرسلان: الإنهيار في الدولة سببه الخروج عن الدستور

وعاد النائب طلال أرسلان بالذاكرة إلى ما حدث قبل 45 عاماً، فقال: «في عام 1971 ومع حصول تظاهرات كبرى طلابية ومطلبية في لبنان، رفع الرئيس صائب سلام، وكان يومها رئيساً للحكومة، شعاراً يقول: «نريد ثورة من فوق لتجنب ثورة من تحت»، وكان الرئيس سلام يقصد يومها في الثورة من فوق ضرورة القيام باصلاحات تمنع الاحتقان الشعبي من الانفجار، وتم نحن بحاجة إلى تطبيق هذا الشعار اليوم،

خصوصاً أننا في ظلّ نظام متخلف قائم على التمييز العنصري رافض لأيّ إصلاح ولاي تطوير، الأمر الذي يجعل الدولة في حالة تقهقر وانهار، وذلك خلافاً لما كان عليه الوضع في عام 1971».

واعتر «أنّ هذا الإنهيار في الدولة مرّد إلى الخروج عن الدستور، في مجالات عدة، الأمر الذي يقعد الدولة صفتها الدستورية وهذا أخطر ما في الأمر، لذا لا بدّ من العودة إلى الحياة الدستورية مهما كلف الثمن». وأعطى مثالا على نتائج الخروج عن الدستور أنّ هذا النظام الفاشل بكل المقاييس يقوم على التمييز العنصري، على قاعدة طائفية ومذهبية ويشنّ بالثالي ترتيبية في المواطنة إذ فمة مواطنون درجة خامسة وسادسة وسابعة وثامنة، وبالتالي لا عدالة في هذه الدولة السبئية». واعتبر أرسلان

في مداخلته أنّ «موضوع انتخاب رئيس جديد للجمهورية أمر يفرض به أن يكون بديها، لكن التبعية للخارج تمنع من تحقيقه وعدم إجراء هذه الانتخابات الرئاسية هو حلقة من حلقات الانتهاك المستمرّ لدستور الدولة، كما أنّ انتخاب الرئيس هو حلقة من حلقات احترام الدستور لذلك لا بدّ من النظر إلى هذا الموضوع ليس من منظار طائفي أو مذهبي، إنما من منطلق الدولة الدستورية أي دولة القانون والمؤسسات». واعتبر أنّ «التجاوب مع مطالب الناس ضرورة رئيسة وهي من أبسط وظائف الدولة الدستورية».

وتطرّق إرسالان إلى الانقسامات العمودية الحاصلة بين اللبنانيين، معتبراً «أنّ منطق الطوائف والمذاهب يركز قاعدة الكتاب في الحياة العامة، بالإضافة إلى قاعدة التخوين من الآخر، تجعل كل طائفة تخشى من باقي الطوائف وهذا أمر خطير جداً، لأنه يشكل داء عضالاً». وشدد رئيس الحزب الديمقراطي على أمرين «الإسراع في تلبية المطالب المحقة للناس وإعادة البلاد إلى الحياة الطبيعية بحيث يكون للناس ماء وكهرباء على مدى الليل والنهار كما في أي بلد طبيعي، أما الأمر الآخر فالحفاظ على قوة الدفاع عن الوطن المتمثلة بالجيش والمقاومة».

جنبلاط: لننتفك على حل أزمة النفايات

وقال النائب جنبلاط: «نحن لا نستطيع انتخاب رئيس لكن علينا أن نتفق على حل أزمة النفايات والكهرباء». وأشاد النائب ميشال المر مطوّلاً بالرئيس بري كعائته ودعاه إلى إيجاد حل لانتخاب الرئاسة».